

# أوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الإسلام

د. نجدة ضحائر

جامعة دمشق

اهتم الخليفة الراشدي الثاني ، عمر بن الخطاب ، باحلال الحق والعدل والمساواة في كل منطقة وصل اليها المد الاسلامي ، بتطبيق النظم الاسلامية ومراقبة ولائه مراقبة دقيقة صارمة ، الا ان اوضاع كل منطقة وتقاليدها الاجتماعية والادارية السابقة ، والعوامل السياسية في العصر الاموي وما نجم عنها من ظروف اقتصادية ، اوجدت نوعا من التمايز بين عصر وآخر ، كما سيتبين من دراستنا لأوضاع الفلاحين في العراق والشام في صدر الاسلام .

كانت جل اراضي السواد ، الذي اصبح مرادفا للعراق (١) ، مستغلة زراعيا ، لأنها منطقة سهول لا عوائق فيها ولا شواحق تشينها ولا مفاوز موحشة تحول دون تواصل العمارة فيها ، والانهار مطردة من رساتيقها وبين قراها ، مع قلة جبالها وأكامها (٢) ، هذه المنطقة كانت تكاد تخلو من الوجود الفارسي ، فالفرس الذين كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة في البلاد ، اداريين وملاكين وجنود ، تركز سكانهم في مناطق معينة من العراق ، وكان استقرارهم اكثر ما يكون في شرق دجلة خاصة بالقرب من المدائن وعلى ضفاف نهر ديالى ، كما كانت لهم حاميات على حدود العراق الغربية ، على شكل مسالح ، كان أهمها في عيون الطف والايلة والخريبة وبانقيا واليس والحيرة والعذيب وعين القمر والأنبار ، أما المنطقة بين دجلة والفرات فكان عامة سكانها من

النبط (٣) . ويظهر هذا في أخبار الفتح ، فبعد انتصار خالد على المسالحيين الفارسية غرب الفرات ، أخذت غارات قواده وغارات المثنى بن حارثة من بعده تصل الى نهر دجلة دون اية مقاومة فارسية تذكر ، ولا نجد ذكرا لمعاهدات صلح سوى التي عقدها خالد ، في خلافة ابي بكر ، مع الحيرة ، وقريات من السواد هي بانقيا واليس (٤) ، كما ان سعد بن ابي وقاص بعد انتصاره في القادسية وصل المدائن دون ان يلقي مقاومة لهروب كثير من السكان وخاصة الدهاقين واصحاب الملكيات (٥) .

تشعر الروايات ان الفلاحين في السواد كانوا في وضع من العبودية للدهاقين واصحاب الملكيات ايام الحكم الساساني ، ولهذا فقد اعتبروا تبعاً لهم (٦) . ويذكر ابن الكلبي في اشارته الى ابتداء الدهقنة « فجعل لكل قرية دهقاناً وجعل أهلها له خولاً وعبيداً والبسهم لباس المدلة وامرهم بطاعته » (٧) ويذكر سيف قول احد الدهاقين لسعد بعد سبي جماعات من الفلاحين ، انما هؤلاء علوج لاهل فارس لم يجرؤوا عليك ، فدعهم حتى يفرق الله لكم الراي (٨) . ذلك ان الفلاحين كانوا تابعين للارض ومجبرين على السخرة وعلى الخدمة العسكرية كمثناة « فكانت كثرتهم العظمى تسير وراء الجيوش كأنها ذاهبة الى اذلال ابدى وبغير اجر يحفزها ولا مكافآت اخرى » (٩) وكانت الجزية تفرض عليهم ، وعلى العامة من سكان المدن كذلك ، الا ان حالة العامة من سكان المدن كانت احسن نسبياً لانهم ، وان كانوا يدفعون الجزية ، فقد كانوا معفيين من الخدمة العسكرية (١٠) .

سار المسلمون بالفلاحين الذين لم ينهضوا بقتال في العراق هذه السيرة التي اصر الخليفة الاول على ان يلقنها خالداً ويحمله عليها ، ولذلك سار خالد في هؤلاء الفلاحين ما كان ابو بكر قد تقدم اليه فيهم ، « لم يحرك هو وامراؤه احداً منهم في شيء من فتوحهم وسبى اولاد المقاتلة الذين كانوا يقومون بأمر الاعاجم ، واقر من لم ينهض من الفلاحين وجعل لهم الذمة » (١١) . وفي رواية اخرى لسيف بعد معركة المذار ان خالداً اقر الفلاحين ومن اجاب الى الخراج من جميع الناس بعد مادعوا وصارت ارضهم لهم (١٢) . وحصل اثناء الفتح وبعد معركة القادسية ان قامت القوات العربية ، اثناء ملاحقتها للفلو الفارسية ، بسبي جماعات من الفلاحين غربي دجلة قبل دخول المدائن (١٣) ، فقام سعد بارجاعهم الى قراهم عن طريق الدهاقين (١٤) . وفي كور دجلة والاهواز كانت عمليات السبي اكثر منها في السواد كما يظهر ، لان الوجود الفارسي في هذه المنطقة يختلف عنه في السواد ، فقد كانت الاهواز تحوي مدناً فارسية وقلاعاً وحصوناً فتحت عدة مرات ، ولكن عمر كتب اليهم ان لا طاقة لكم بعمارة الارض فحلوا ما في ايديكم من السبي واجعلوا عليها الخراج (١٥) .

بعد معركة القادسية سنة ١٤ هـ لحق كثير من أهل السواد بالمدائن ، فبعث سعد بن أبي وقاص رسائل الى عمر بن الخطاب يسأله رايه في أهل السواد ، فيمن تم وفيمن جلا وفيمن ادعى أنه استكره وحشر فهرب ، ولم يقاتل أو استسلم ، « فانا بأرض رغبة والأرض خلاء من أهلها وعددنا قليل ، وقد كثر أهل صلحنا وان اعمر لنا وأوهن لعدونا تألفهم » مكان جواب عمر « اما من اقام ولم يجل وليس له عهد فلهم ما لأهل العهد . بمقامهم لكم وكفهم عنكم اجابة وكذلك الفلاحون اذا فعلوا ذلك ، وكل من ادعى ذلك فصدق فلهم الذمة » (١٦) . كما امره بتخليفة سبيل الفلاحين الذين سبوهم وان لا يتعرض لهم بأذى (١٧) .

ونحن نعلم ان الفقهاء جميعا يجمعون على ان السواد فتح عنوة ، واذا كان بعض علوج السواد أو الفلاحين قد شارك في القتال ضد العرب ، فانما فعل ذلك مجبرا مساقا . اما كثرتهم الكثيرة فقد كان اعتصامها بأرضها هو موقفها ، واستطاعت ان تجد في سيرة العرب بالأرض أسس هذه المسألة والقناعة ، ونجد هذا الموقف في بعض حوادث الفتح ، فكانوا اذا اغار عليهم المسلمون تقبوا عليهم نقيبا منهم فوجهوا الى خالد أو المثني ، أو غير خالد والمثني من القواد ، ليصالح عنهم ويضمن السلامة لهم (١٨) . اما طبقة الدهاقين ، فهي التي تولت مقاومة الحركة الاسلامية ، فقد حارب الدهاقين المسلمين ، فلما اقرهم المسلمون على بعض عملهم ارتضوا حكمهم وتعاونوا معهم ، وترك المسلمون لملك الارض ارضهم فأسلموا لهم قيادهم ، فلما اثارهم الفرس قبل القادسية وأطمعهم بالامارة وقالوا من سبق الى الثورة فهو أمير ، ثاروا وانتقضوا (١٩) . انهم كانوا يدورون مع الحفاظ على نفوذهم حركة وسكونا ، مداراة بالصدقة أو مجاهرة بالعداوة ، وهم الذين ثاروا على المثني بعد خالد ، وعلى سعد بعد المثني ، ولذلك فان العرب لم يكونوا مرتبطين معهم بصلح أو بأية التزامات ، بل وضعوهم موضع من قاوم الفتح واعتبروا اراضيهم أرض عنوة ، ومن ثم طلب العرب من سعد بن أبي وقاص ان يقسم السواد بينهم ، ولكنه أبى ان يتخذ هذا الاجراء قبل ان يستشير عمر الذي ارتأى بدوره ، بعد ان استشار عددا من المهاجرين والانصار ، ان يقر أهل السواد في ارضهم ويضرب على رؤوسهم الجزية وعلى ارضهم الخراج (٢٠) .

لا يوجد بين أيدينا روايات تشير الى ما فرض من الجزية والخراج في السواد ، قبل التنظيم الضريبي الذي تم عام ٢١ هـ ، سوى رواية السري عن شعيب ، ان المسلمين اخذوا أهل السواد بخراج كسرى ، وكان خراج كسرى على رؤوس الرجال على ما في أيديهم من الحصاة والاموال (٢١) ، وان الناس الزموا الجزية في عهد كسرى ما خلا أهل البيوتات والعظماء والمقاتلة والهوابذة

والكتاب ، ومن كان في خدمة الملك ، وصيروها على طبقات اثني عشر درهما وثمانية وستة وأربعة دراهم في الشهر كقدر اكنار الرجل واقلاله ، ولم يلزموا الجزية من كان اتى له من السن دون العشرين أو فوق الخمسين ، وكانت هذه الجزية تجبى في ثلاثة انجم كل نجم أربعة أشهر (٢٢) . وفي رواية أبي عبيد أن عمر بن الخطاب بعث حذيفة بن اليمان وسهيل بن حنيف وأنهما قلجا الجزية على أهل السواد ، على كل انسان أربعة دراهم في كل شهر، ثم حسب أهل القرية وما عليهم لدهقان كل قرية وقالوا : على قريتك كذا وكذا فاذهبوا وتوزعوا بينكم ، فكانوا يأخذون الدهقان بجميع ما على أهل قريته (٢٣) . وفقا لهذه الرواية ، نجد أن متوسط ما كان على الفلاح أن يدفعه كان (٤٨) درهما في السنة ، وهي جزية مرتفعة بالقياس الى ما طبق بعد التنظيم ، الا اذا اعتبرنا أن هذا المبلغ يتضمن ما يجب أن يدفعه الفرد من جزية عن راسه وخراج عن أرضه ، استنادا الى رواية يوردها البلاذري عن مصر ، بأن أهل الجزية بمصر صولحوا في خلافة عمر بعد الصلح الأول مكان الحنطة والزيت والعسل والخل على دينارين ، فالزم كل رجل أربعة دنائير فرضوا بذلك (٢٤) .

نتيجة لقرار عمر عاد الفلاحون في السواد الى أرضهم ، وصالح العرب الدهاقين ورؤساء الطساسيج على الجزاء والذمة (٢٥) ، وحافظ الدهاقين والفلاحون برجوعهم على ملكية أراضيهم ، ولما كان العرب المسلمون قد فرضوا الجزية على أهل الذمة كافة بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي ، فإن عددا كبيرا من الدهاقين دخلوا في الاسلام بعد الفتح ، وكان جلهم من دهاقين الكور والطساسيج (٢٦) ، فضمن لهم دخولهم الاسلام وضعهم الاقتصادي والاجتماعي ، اذ أنهم أعفوا من الجزية وفرض لهم في شرف العطاء ، وأشار عمر الى علو شأن هؤلاء حين أدخلهم في الديوان فقال : « قوم اشراف أحببت أن أتألف بهم غيرهم » (٢٧) .

وقد تبين لنا من رواية أبي عبيد أن العرب كانوا يأخذون الدهقان بجميع ما على أهل قريته ، أي أن الدهاقين كانوا مسؤولين عن جمع الضرائب من السكان في المرحلة الاولى وقبل تحديد الضرائب على الأرض والسكان سنة ٢١ هـ . وكان لاجراء المسح وتحديد ضريبة كل فلاح أن ساعد على تحرير الفلاح من سيطرة الدهقان ، الذي أصبح في ظل الإدارة العربية جابيا فقط الى جانب الجباة العرب ، وأصبح الفلاح هو المسؤول أولا وأخيرا عن دفع ما عليه من خراج أرضه وجزية راسه ، لاسيما وأن العرب اعتبروا الفلاحين أحرارا لا رقّ عليهم (٢٨) . ففي رواية سيف عن الشعبي أن بعض الناس يزعمون أن أهل السواد عبيد ، « ولو كانوا عبيدا لما أخذ الجزاء منهم ، فقد أخذ السواد عنوة ، فدعوا الى الرجوع ، فرجعوا ، وقبل منهم الجزاء ، وصاروا ذمة ، وإنما يقسم من الغنائم ما تفتّم ، فأما ما لم يغنم

وأجاب أهله الى الجزاء من قبل أن يتغنم فلهم حرث السنة بذلك » ، وفي رواية سيف عن مسلم مولى حذيفة أن المهاجرين والأنصار تزوجوا في أهل السواد ، يعني في أهل الكتابيين منهم ، ولو كانوا عبيدا لم يستحلوا ذلك ولم يحل لهم أن ينكحوا أماء أهل الكتاب (٢٩) .

وبالرغم من أنه اتفق مع السكان في البداية أن يقوموا باصلاح الطرق والجسور والقناطر وسد البثوق « فكان الفلاحون للطرق والجسور والاسواق والحرث والدلالة ، مع الجزاء عن أيديهم على قدر طاقتهم ، وكانت الدهاقين للجزية عن أيديهم والعمارة وعلى كلهم الارشاد وضيافة ابن السبيل من المهاجرين » (٣٠) ، فان العرب أصبحوا هم المسؤولين ، بعد التنظيمات التي تلت الفتح ، عن حفر الأنهار وبناء القناطر والجسور وسد البثوق حين الحاجة الى ذلك على نفقة بيت المال (٣١) .

وراعى الخلفاء الراشدون حالة الأرض والسكان في تقدير الخراج والجزية ، اذ أن عمر بن الخطاب أمر ، بعد التنظيم ، أن يوضح على الدهاقين الذين يركبون البراذين ويتختمون بالذهب على الرجل ثمانية وأربعين درهما وعلى اوسطهم من التجار على رأس كل رجل أربعة وعشرين درهما في السنة وعلى الاكره وسائر من بقي منهم على الرجل اثني عشر درهما (٣٢) . أما فيما يتعلق بالخراج فان الروايات التي يوردها البلاذري والتي تنسب الى عهد عمر بن الخطاب كلها تشير الى أن الخراج فرض على كل جريب حسب نوع المحاصيل (٣٣) ، كما أن الروايات المتعلقة بالخراج عند أبي يوسف وأبي عبيد كلها تظهر اختلاف مقادير الخراج على الجريب الواحد من المحصول نفسه ، وقد يعود ذلك الى اختلاف خصوبة الأرض من مكان لآخر ، وبعد المناطق عن الأسواق وقربها منها . ولما كانت الدولة في العهد الراشدي تجبي ضرائبها من الزرع بالنقد والعين ، أي أنها كانت تأخذ مع النقود منتجات عينية ، فان هذا كان يخفف عن الفلاحين بعض الأعباء فلا يضطرون الى بيع منتجاتهم بأسعار رخيصة كي يحصلوا على نقود لتسديد الضرائب .

هذا ما كان من أوضاع الفلاحين في العراق في العصر الراشدي ، فاذا انتقلنا الى الشام نجد أنها ، كالعراق ، منطقة تحتل جغرافيتها أن تكون حرفتها الاولى الزراعة كذلك ، الا أن أراضيها الزراعية ليست متصلة اتصال أرض السواد ، فهناك سهول ساحلية وأخرى داخلية تفصل بينها الجبال والوهاد ، وقد انتشر الروم ومرزقتهم في مدن الساحل (٣٤) ، وفي المدن الداخلية كإلياء وبصرى ودمشق وحمص وتدمر وحلب . وبما أن المدينة ذات الحكومة المحلية ( Municipality ) كانت مسؤولة عن الأراضي والقرى والضيايع التابعة لها ، وكانت الأساس في البناء

المالي العائد لعهد ديوكليسيان ( ٢٨٤ - ٣٠٥ م ) ، فاننا نلاحظ كثرة المعاهدات التي عقدها القادة العرب في الشام ، وكل هذه المعاهدات تنص بوضوح على وجود جزية وخراج ، وتميز بوضوح بينهما ، كما تنص على أن المدن صولحت بالرغم من مقاومتها في بادئ الأمر ، وأن الأرض أخذت عنوة . ولذلك نجد الفقهاء يؤكدون على أن مدن الشام والجزيرة فتحت صلحا ، وباقي الأرض ، أي الريف ، عنوة (٢٥) . ويطلق المؤرخون على الفلاحين في الشام كما أطلقوا على الفلاحين في السواد اسم العلوج أو النبط ، ولم يكن وضعهم بأفضل من وضع اخوانهم في العراق ، فقد استنتج ( فرديناند لوت Ferdinand Lot ) من دراسته للقوانين الواردة في مدونة جستنيان وفي سنوات مختلفة وأماكن مختلفة أن ضريبة الرأس أصبحت بعد القرن الرابع الميلادي تجبى فقط من الفلاحين ، وغدت سمة لهذه الطبقة من المجتمع (٢٦) ، ودلالة على المذلة كما يتبين من التعبير *Plebaie Capitationis* . ومما يؤكد ذلك أن الروايات التي تحدثت عن جيلة بن الأيهم ، بالرغم من اختلافها في بعض النقاط ، فانها تتفق بأن عمر عرض الاسلام على جيلة مع اداء الصدقة أو البقاء على دينه ودفع الجزية ، فأنف منها (٢٧) لأنه عربي والجزية لا يدفعها الا العلوج ، وهذا دليل على أن ضريبة الرأس كانت مفروضة على الفلاحين في العهد البيزنطي .

وكان من أهم التطورات التي نجمت عن نظام الضرائب الذي فرضته دولة الروم - نظرا لفداحة ما استتبعه من اعباء ، ولانتشار نظام الحماية ، ثم لحرص الدولة على توفير الايدي العاملة في وقت كان عدد السكان فيه يتناقص - أن تحوّل الفلاحون الى أوقاء للأرض (٢٨) مقيدين بها ، وأصدرت الدولة التشريعات اللازمة لاجبارهم على الإقامة .

انتشر العرب بالفتوح في بلاد الشام كلها ، الا أنهم لم يتعرضوا لجماعات القرى بأي اذى أو ضرر ، كما يتبين من عهود الصلح الكثيرة ، فكانت خطتهم منذ البداية قائمة على عدم الاضرار بالفلاحين ، بل أن قادة العرب بذلوا جهودهم لبعث الطمأنينة في نفوسهم وابقائهم في الأرض ، كما لا نجد ذكرا للهرب ، أو سبي ، جماعات من الفلاحين في الشام ، الذين اعتبروا احرارا بالرغم من أن أرض الريف أخذت عنوة ، لأن عمر بن الخطاب رفض أن يقسم أرض الشام وما فيها من شجر وزرع (٢٩) على المقاتلين العرب . وكان من رايه تركها لأصحابها مقابل وضع الخراج على أرضهم والجزية على رؤوسهم فتكون فيئا للمسلمين « المقاتلة والذرية ولمن يأتي بعدهم » (٣٠) .

كانت الجزية في بادئ الأمر في الشام جريبا ودينارا على كل جمجمة (٤١) ثم

عدلت بعد التنظيم فجعلها عمر أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعين درهما على أهل الورق ، وجعلها طبقات لغنى الفنى واقلال المقل وتوسط المتوسط ، وتتفق رواية عمرو الناقد عن أسلم مولى عمر مع رواية عمرو بن حماد بن أبي حنيفة عن أسلم مولى عمر ، أن عمر بن الخطاب كتب الى أمراء الأجناد يأمرهم أن يضربوا الجزية على كل من جرت عليه موسى ، على أهل الورق على كل رجل أربعين درهما وعلى أهل الذهب أربعة دنانير ، إلا أن الرواية الأولى تضيف وأن عليهم من أرزاق المسلمين من الحنطة والزيت مدان حنطة وثلاثة اقساط زيتا كل شهر لكل انسان بالشام والجزيرة ، وجعل عليهم ودكا وعسلا . أما في الرواية الثانية فتذكر أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام (٤٢) . ويبدو أن الأرزاق فرضت على أهل الريف فقط دون أهل المدن لأن الأرض لهم وبإمكانهم دفعها ، فيذكر أبو يوسف : « أنهم إنما فعلوا ذلك لأن أهل الرساتيق هم أصحاب الأرضين والزرع وأهل المدائن ليسوا كذلك » (٤٣) ، ولعل هذه الأرزاق كانت تشكل الضريبة على الأرض في هذه الفترة المبكرة ، وبما أن الروايات المتعلقة بما فرض من خراج بعد ذلك غير متوفرة ، فإننا نستنتج ، استنادا الى ما ذكره الماوردي من أن عمر بن الخطاب راعى في كل أرض ما تحتمله في الشام (٤٤) . واستنادا الى التعديل الذي حدث في خلافة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ) ، نستنتج أن الاجراءات التي تمت في الشام قد تكون شبيهة بتلك التي تمت في سواد العراق ، من مسح للأراضي ، واختلاف فيما فرض على الأرض باختلاف نوع الحاصل وطريقة الري والبعد والقرب من الأسواق . ونلاحظ رفق عمر بن الخطاب بالفلاحين مما ورد في صلح ايلياء « أن لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم » . وفي الرواية التي يوردها أبو عبيد عن أبي مسهر بن سعيد بن عبد العزيز عندما سأل عمر بن الخطاب عامله سعيد بن حذيم ( والي حمص سنة ٢٠ هـ ) عن سبب تباطئه في ارسال الخراج ، فبين له انه إنما يؤخرهم الى غلاتهم ، فقال عمر : « لا عزلتك ما حييت » ، قال أبو مسهر ، ليس لأهل الشام حديث في الخراج غير هذا ، ويعلق أبو عبيد ، وإنما وجه التأخير الى القلة الرفق بهم ، ولم نسمع في استيفاء الخراج والجزية وقتا من الزمان غير هذا (٤٥) .

وكانت الضريبة في الشام كما في العراق تجبى عينا ونقدا ، فكان أهل الدمة اذا جاؤوا بعرض قبل منهم ، مثل الدواب والمتاع وغير ذلك ، يؤخذ منهم بالقيمة ، ولم يكن يؤخذ منهم في الجزية ميتة ولا خنزير ولا خمر (٤٦) ، لأن عمر بن الخطاب كان قد نهى عن اخذ ذلك منهم في جزيتهم ، وطلب من أهل الدمة أن يولوها أربابها لبيعها ، وأن يأخذ عامل الخراج ائمانها اذا كان هذا أرفق بأهل الجزية (٤٧) .

أما في العصر الأموي ، فنلاحظ هذا الاتجاه في جباية الضرائب نقدا من جهة

والتشديد في أوزان الدراهم التي تجبى من جهة ثانية ، فقد فرض يزيد بن معاوية الخراج على أرض السامرة بالأردن وجعل على رأس كل منهم دينارين ، وفرض الخراج على أرض السامرة بفلسطين وجعل على رأس كل منهم خمسة دنائير ، وكان أبو عبيدة بن الجراح قد صالحهم على جزية رؤوسهم وأطعمهم أرضهم ، مقابل ان يكونوا عيوناً وأدلاء للمسلمين (٤٨) . وكان عمر بن الخطاب قد قسط الخراج في العراق ورقاً وعينا والدراهم تؤدي فيه عدداً ، ففسد الناس ، فكانوا يؤدونه بالطبرية ووزن الدرهم أربعة دوانق ( كل دانق قيراطان ونصف ) ويستبدون بالوافي ووزنه مثقال ( مثقال الفضة في العراق ١٢ قيراطاً ) (٤٩) . فلما ولي زياد بن أبي سفيان ، طلب أداء الوافي فشق ذلك على الناس (٥٠) . وبالرغم من أن عبد الملك فحص عن النقود والأوزان والمكايل وضرب الدنانير والدراهم العربية إلا أن ولاية العراق كما يبدو كانوا يطالبون أثناء تحصيل الضرائب عملات ذات وزن معين بدلا من العملات المتوافرة لدى الأهالي ويستولون على فروق النقد . كما أن الولاية ، رغبة منهم في دفع الفلاحين إلى الزراعة ، كانوا قد عمدوا إلى فرض الخراج على الأرض المزروعة وغير المزروعة ، وعادوا لأخذ هدية النيروز والمهرجان ، لأنه كان من عادة الفرس أن يتقدموا إلى العمال والأمراء بالهدايا ، وبلغ من تأصل هذه العادة أنها كانت جزءاً من النظام المالي في الإمبراطورية الساسانية . ولهذا نلاحظ في العراق شيئاً لم نلاحظه في الشام ، يتقدم الفلاحون أو الدهاقين بالهدايا إلى خالد أو أبي عبيد أو المثني أو إلى أمرائهم (٥١) ويحار هؤلاء القواد والأمراء ماذا يفعلون بها ، أيردونها على أصحابها أم يحتفظون بها .. ؟ .. ويكتبون بذلك إلى الخليفة ، ثم يستقر بهم الأمر أن يتقبلوها على أنها من بعض الجزاء المفروض ، فيكتب أبو بكر إلى خالد : « أن تقبلها منهم واحتسبها من الجزاء إلا أن تكون من الجزاء » (٥٢) . هذه الهدايا أصبحت في العصر الأموي ، كما يبدو ، تعتبر حقاً لهم في أعناق هؤلاء الناس وواجباً في ذمتهم . فلما كانت خلافة عمر بن عبد العزيز كتب إلى واليه على العراق ، أن لا يحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب ، وإن لا يأخذ من الخراب إلا ما يطيق ولا من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لاهل الأرض ، كما أمره إلا يأخذ في الخراج إلا وزن سبعة ليس لها أس ولا أجور الضرائب ولا اذابة الفضة ولا هدية النيروز (٥٣) .

ونلاحظ في العراق كذلك ظاهرة لم نلاحظها في الشام ، وهي ظاهرة هجرة الفلاحين من الريف إلى المدن . والسبب في ذلك أن انتشار الإسلام في العراق كان أسرع من انتشاره في الشام ، ولن نتطرق في هذا البحث إلى الأسباب التي ساعدت على انتشار الإسلام في العراق ، فهذا موضوع يستحق أن يفرد له بحث خاص ولكننا نستطيع أن نشير إلى الأسباب الخاصة التي تميزت بها هذه المنطقة . فمن



المؤكد أن القلق الديني الذي كان قد استحوذ على الفرس خلال الفترة السابقة للإسلام ، وتباين النظرات الدينية ، وتعدد المذاهب بين زرادشتية ومانوية ومزدكية ، وتطاحن هذا التطاحن الشديد ، كان عنصرا مساعدا في سرعة انتشار الإسلام بعد غلبة المسلمين ، ومن المؤكد أن الفرس كانوا أهل حكم وسياسة ، وكانت لهم تقاليدهم في الإدارة وحظوظهم من السلطان ، فلما وجدوا أنهم غلبوا على أرضهم خافوا كذلك أن يغلبوا على سلطانهم . أما العامة ، فقد يكون ما غلب عليها هو الدين ، أو غلبت عليها ساحة الحرية التي أتاحها الإسلام ، وفرصة الانقاذ التي منحها لها . وأما الخاصة ، من الذين كانوا يلون السلطان والإدارة من مثل الاساورة والدهاقين ورؤساء المقاطعات ، فقد انفوا أن تستلب منهم سيطرتهم هذه التي يعيشون بها ولها ، ولذلك حُلب اليهم ، بعضهم أو كثرتهم ، أن يستجيبوا للإسلام ، وربما كان ذلك يعني بالنسبة اليهم الاسهام في هذا النظام الجديد الذي يقيمه المسلمون الغالبون ، والمشاركة فيه ، والابقاء على ما كان من حظوظهم في الحكم والإدارة .

ولعلنا نفهم من هنا فرق ما كان بين الفرس والروم ، فقد كان الروم يحاربون في غير أرضهم ، ولذلك انصرفوا عنها ، وكان هذا وما تبعه من حروب الثغور هو الصورة التي كيفت علاقاتهم بالمسلمين . أما هنا ، مع الفرس ، فقد كان للمسألة وجه آخر ، كان الفرس يحاربون في عقر دارهم ، فلما غلبوا عليها لم يكن في وسعهم أن ينصرفوا عنها كما فعل الروم ، لأن العرب استطاعوا بعد استيلائهم على المدائن عاصمة الفرس أن ينساحوا فيما وراء ذلك في كل اتجاه وأن يقضوا على الدولة الساسانية وسيطروا على كل المناطق التي كانت خاضعة لها ، ولذلك فإن الكثرة المطلقة من الناس لم تكن تملك إلا أن تتلاءم مع الوضع الجديد بأن تتبنى الإسلام أو أن تستتر وراءه كاتمة ميولها وعواطفها ، وهذا ما أدى الى وجود أعداد كبيرة من الموالي في العراق ، والذين بلغ عددهم في الكوفة فقط في خلافة معاوية (٢٠) ألفا (٥٤) . ولا شك أن هذه الأعداد ازدادت بازدياد انتشار الإسلام ، لأن الإدارة العربية لم تحافظ على النظام الاقطاعي الساساني المحكم الذي كان يسيطر على الفلاحين ويجبرهم على البقاء في أرضهم ، كما أن التشريع المالي الاسلامي كان واضحا كما يبدو فيما يتعلق بأرض العنوة ، فمن أسلم فهو حر مسلم وتطرح الجزية عن رأسه (٥٥) ، أما الأرض فيبقى الخراج عليها لأنها فيء للمسلمين ، وله الخيار في أرضه ان شاء أقام فيها يؤدي ما كانت تؤدي ، وان شاء تركها فقبضها الامام للمسلمين مع ما في يديه مما كان في أيدي أهل فارس ، فان شاء أنفق الامام عليها من بيت مال المسلمين واستأجر من يقوم بها ويكون فضلها للمسلمين ، وان شاء أقطعها رجلا ممن له غناء عند المسلمين (٥٦) . غير أن الواقع العملي اختلف عن التشريع النظري ، فالأحداث في العراق وما يذكره ابن عساكر في تاريخ دمشق كلها تدل على أن من أسلم رفعت

الجزية عن رأسه وله الخيار في أرضه ، ان شاء أقام فيها يؤدي ما كانت تؤدي ، وان شاء تركها وصار ما بيده من الأرض بين أصحابه من أهل قريته يؤدون عنها ما كان يؤدي من خراجها ويسلمون له ماله ورقيقه وحيوانه ، ولا يرون أنه وان أسلم أولى بما كان في يديه من أرضه من أصحابه من أهل بيته وقرايته ولا يجعلونها صافية للمسلمين . كما نفهم من نص يورده ابن عساكر ان القرية كانت مسؤولة عن دفع مبلغ الخراج متضامنة ، فاذا أسلم الذمي اسقطت الجزية عن رأسه وبقيت الأرض لأهل القرية يقومون بزراعتها ودفع الخراج عنها (٥٧) وبما ان انتشار الاسلام بين أهل القرى في الشام كان بطيئاً ، فان الفلاحين لم يشعروا بازدياد الأعباء عليهم كما حدث في العراق ، حيث حدثت هجرة واسعة من الفلاحين الى البصرة والكوفة أدت الى الأضرار بالأراضي الزراعية ، التي حرمت من الأيدي العاملة ، فنقص انتاجها . وازدادت أعباء من ظل في الزراعة من الفلاحين ، الأمر الذي كان يدفعهم بدورهم الى مغادرة أراضيهم أو تحمل حياة صعبة مضيئة .

ويبدو أن هذه المشاكل وصلت حداً خطراً زمن الحجاج بن يوسف الثقفي فاضطر الى إصدار أمره بارجاع من كان لهم أصل في القرى الى قراهم ، عندما كتب اليه عماله «بأن الخراج قد انكسر وأن أهل الذمة قد أسلموا ولحقوا بالامصار» (٥٨) . وقد دفع عمل الحجاج هذا الى اتهام البعض له بأنه أخذ الجزية ممن أسلم ، بينما نرى ، وفقاً للرواية السابقة ، وهي رواية عراقية ، أن أرجاع الفلاحين الى قراهم جاء بطلب من العمال لانكسار الخراج بنتيجة اسلام أهل الذمة ولحاقهم بالامصار ، أي ان قلة الأيدي العاملة في الأراضي الزراعية كانت وراء هذه الشكوى التي تحمل في طياتها عدم قدرة الدهاقين على جمع الأموال المطلوبة من أراضيهم ونواحيهم نتيجة لذلك . وقد كان بإمكان الحجاج أن يعتمد الى إحصاء الموالى في البصرة والكوفة وأن يستوفي الجزية منهم ، وهو أمر لم يحدث ولم يشر اليه مصدر من المصادر ، مما يدل على أن غاية هذا الإجراء هي تعمير الريف واستيفاء خراجهم ، وهنا لا بد من كلمة بحق الحجاج ، وهي دقته في جباية الأموال واستيفائها حتى من كبار أشرف العرب . ففي سنة ٧٨ هـ قدم عليه المهلب بعد أن فرغ من حرب الأزارقة ، وكان عزم على أن يوليه خراسان ، فحاسبه قبل أن يبعثه وأخذ بألف ألف درهم من خراج الأهواز . هذا بالرغم من المكانة الكبيرة التي كانت للمهلب عند الحجاج وإكرامه له ولابنائهم (٥٩) . وعندما خرجت بعض الأراضي من أيدي أهلها الى قوم مسلمين بهبات وغير ذلك وأصبحت عشيرة ، عاد الحجاج فصيرها خراجية ، وهو عمل لا يخالف الشرع لأن الخلفاء الراشدين كانوا يعارضون فكرة شراء المسلمين للأراضي الخراجية كرها أو طوعاً ، لأنهم كانوا يفضلون بقاءها وفقاً على آخر هذه الأمة من المسلمين المجاهدين وقوة على جهاد من لم يظهر عليه (٦٠) .

وجه الحجاج اهتمامه للزراعة والفلاحين بعد ان تم القضاء على الخوارج الأزارقة والصفرية ، وعلى ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ٨٥ هـ ، فاسلف المزارعين ألفي درهم (١١) . وإذا كانت المصادر تذكر ان خراج العراق في عهد عمر بن عبد العزيز بلغ المائة والعشرين ألف ألف درهم ، وذلك بعدله وعمارته ، وهو أكثر مما جُبي في عهد الحجاج (١٢) ، فان ذلك يعود ولا شك الى الاجراءات الكثيرة التي كان الحجاج قد اتخذها بعد استتباب الأمن في العراق ، من حفر للأنهار والقنوات واقامة القناطر والجسور واستصلاح للمغايض والأجام ، وتجفيف لمساحات واسعة من أرض البطائح ، وهذه ولا شك قد أعطت أكلها في خلافة عمر بن عبد العزيز ( توفي الحجاج سنة ٩٦ هـ وأصبح عمر بن عبد العزيز خليفة سنة ٩٩ هـ ) .

وإذا كانت هناك روايات تشير الى بعض الأعباء الإضافية التي ربما أثقلت كاهل الفلاح في العراق ، فان الوضع في الشام كان مختلفا ، فسياسة معاوية المالية التي أصبح على الولايات بموجبها ارسال الفائض من الأموال الى بيت المال المركزي ، أدت الى تدفق الأموال على الشام ، بالإضافة الى أخماس الفنائم التي كانت ترسل اليها ، مما أدى الى انتعاش الشام وتمتع أهلها كافة بمميزات خاصة ، فنحن مثلا لانجد ذكرا لضرائب إضافية في الشام كتلك التي أشير اليها في العراق ، مما ساعد على ازدهار الزراعة في الشام وبقاء الفلاحين في أرضهم ، على عكس ما حدث في العراق في العصر الأموي ، أو في الشام زمن هارون عندما ترك بعض أهالي فلسطين أراضيهم من كثرة الخراج (١٢) ، أو عندما اشترك عدد كبير من الفلاحين في ثورة المبرقع اليماني سنة ٢٢٧ هـ في فلسطين والأردن ، اذ يشير الطبري الى أن أتباعه كانوا قوما من فلاحي تلك الناحية وأهل القرى وأنهم كانوا في حدود مائة ألف (١٤) .

وتدل الاشارات التي ترد في مصادرنا ، أو التي توصل اليها علماء الآثار الى اهتمام الأمويين بالزراعة في الشام ، هذا الاهتمام الذي كان ينعكس بدوره على الفلاحين الذين كانت لهم كلمتهم المسموعة كما يبدو ، والدليل على ذلك أن نهر يزيد كان نهرا صغيرا يجري فيه شيء يسير يسقي ضيعتين في الغوطة لقوم يقال لهم بنو فوقا ، ولم يكن لأحد فيه شيء غيرهم ، فماتوا في خلافة معاوية بن أبي سفيان ، ولم يبق لهم وارث ، فأخذ معاوية ضياعهم وأموالهم ، فلم يزل كذلك حتى مات معاوية ، وولي ابنه يزيد ، فنظر الى أرض واسعة لا يسقيها سوى نهر صغير ، فأمر بحفره فممنه من ذلك أهل الغوطة ودافعوه ، فلطف بهم على أن ضمن لهم خراج سنتهم من ماله ، فأجابوه الى ذلك (١٥) . وكانت المياه توزع عن طريق الأقنية وما يسمى المواصي ، كما كانت هنالك أنهار عديدة متفرعة عن بردى ، فكان الخليفة يأمر بأن توزع المياه بالعدل على هذه الأنهار عندما تقل المياه في بردى ، وقد بلغ عدد الأنهار المتفرعة عنه في عهد هشام بن عبد الملك ما يزيد على ثلاثة عشر نهرا (١٦) .

ان الروايات المتناثرة القليلة بين أيدينا لا تسمح لنا باعطاء صورة مفصلة دقيقة عن أوضاع الفلاحين ، الا أنها توضح أمرا بالغ الأهمية ، وهو انه كان من الأصول الكبرى التي قام عليها الفتح العربي تحرير الأرض في الاقطار المفتوحة وانقاذها من سيطرة الطبقة الحاكمة العليا ، وترك زمامها للفلاحين العاملين عليها واستنقاذهم من ألوان الاضطهاد أو الضغط أو الاحتكار . كما ألححت كتب الصلح على أن الجزية مقابل المنعة ، يمنع المسلمون الفلاحين ، ويحمونهم ويمكنونهم من أرضهم في زراعتها واستثمارها واقتطاف خيراتها ، فيستحق المسلمون لذلك هذه الجزية يتقوون بها على أمورهم ، فإذا لم تكن منعة لم تكن الجزية . وإذا أضفنا الى ذلك المساواة بين الجميع في تحمل العبء ، والغاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها طوائف معينة كانت تعفى من ضريبة الرأس أو غيرها ، كالتبقات الارستقراطية في الشام ، وأهل البيوتات والعظماء والهوابذة والاساورة والكتاب في العراق والمناطق الشرقية ، أمكننا القول أن الادارة الاسلامية خففت اعباء الفلاحين من جهة ورفعت مكانتهم الاجتماعية ، وصان لهم التشريع الاسلامي حريتهم وكرامتهم بعد أن كانوا ادنى طبقة اجتماعية ، سواء في العراق أم في الشام .



## الهوامش :

- ( ١ ) البلاذري ، فتوح ص ٢٤٢ ، الماوردي ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، ابن رسته ، الاعلاق النغمية ص ١٠٤ ، ابن الجوزي ، تاريخ عمر بن الخطاب ص ١٢٢ ، ١٢٣ .
- ( ٢ ) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، مادة السواد .
- ( ٣ ) ابن منظور ، لسان العرب مادة نبط ، الخطيب البغدادي ، ح ١ ص ٥٧
- ( ٤ ) الطبري ح ٢ ص ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ص ٣٤٥ ، البلاذري ، فتوح ص ٢٤٥ \*
- ( ٥ ) الطبري ح ٤ ص ٥ .
- ( ٦ ) المصدر السابق ح ٢ ص ٥٢٢ ، ح ٨ ص ٧١ .
- ( ٧ ) المصدر السابق ح ١ ص ٣٧٩
- ( ٨ ) المصدر السابق ح ٤ ص ٥ ، ابو يوسف ص ١٢٨
- ( ٩ ) كريستنن ، ايران في عهد الساسانيين ص ١٦٨ ، ٢٠٦ نقلا عن امين مارسيلين
- ( ١٠ ) المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .
- ( ١١ ) الطبري ح ٢ ص ٢٥٠ .
- ( ١٢ ) المصدر السابق ح ٢ ص ٢٥٢ ، ٢٥٤ .
- ( ١٣ ) خليفة بن خياط ، تاريخ ح ١ ص ١١٣ ، الطبري ح ٤ ص ٥ ، ٣٠ .
- ( ١٤ ) الطبري ، ح ٤ ، ص ٥ .
- ( ١٥ ) البلاذري ، ص ٣٧٠ ، ٣٧١ .
- ( ١٦ ) الطبري ح ٢ - ٥٨٤ - ٥٨٦ \*
- ( ١٧ ) المصدر السابق ح ٤ ص ٥ ، ٣٠ ، ابو عبيد ، كتاب الاموال - ٢٠٠ - ٢٠٦ يحيى بن آدم ص ٤٨ .
- ( ١٨ ) الطبري ، ح ٢ ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .
- ( ١٩ ) المصدر السابق ح ٢ ص ٤٤٩ .
- ( ٢٠ ) يحيى بن آدم ، الخراج ، ص ١٣ ، البلاذري ، فتوح ، ص ٢٦٨ ، الطبري ح ٢ ، ص ٥٨٦ .
- ( ٢١ ) الطبري ح ٢ ، ص ٥٨٦ .
- ( ٢٢ ) المصدر السابق ، ح ٢ ص ١٥١ ، الدينوري ، الاخبار الطوال ، ص ٧١ .
- ( ٢٣ ) ابو عبيد ، الاموال ص ٧٤ .
- ( ٢٤ ) البلاذري ، فتوح ، ص ٢١٨ .
- ( ٢٥ ) الطبري ح ٢ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ، ٥٨٩ ، ح ٤ ص ٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، خليفة ابن خياط ح ١ ص ١٢٩ .

( ٢٦ ) كان الدهاقين يتدرجون في المركز ما بين دهقان كورة ودهقان طسوج ودهقان قرية ، ويذكر كريستنسن أن الدهاقين انقسموا الى خمسة اقسام يتميز بعضها عن بعض بملايس مختلفة ، وأحيانا كان الدهاقين هم الرؤساء وملوك الاراضي والقرى وأحيانا لم يكن الدهقان نفسه الا اول فلاحى الناحية ، وفي هذه الحال لم يكن له قبيل الفلاحين ما للسادة مالكي الارض من الارستقراطية الرفيعة ، وانما كان ممثل الحكومة امام حرائي الدولة :  
( كريستنسن ص ١٠٠ ) .

( ٢٧ ) اليقوبي ج ٢ ص ١٥٣ ، المقدسي ، بدء ، ح ٥ ص ١٦٩ ، البلاذري ، فتوح ، ص ٢٦٤ .

( ٢٨ ) الطبري ج ٣ ، ص ٥٨٧ ، أبو عبيد ، الاموال ، ص ٢٠٦ .

( ٢٩ ) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥٨٨ .

( ٣٠ ) المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٣٢ ، البلاذري ، فتوح ص ٢٧٨ .

( ٣١ ) أبو يوسف ، الخراج ، ص ١١٨ ، ١١٩ .

( ٣٢ ) المصدر السابق ، ص ٤٥ ، البلاذري فتوح ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

( ٣٣ ) البلاذري ، فتوح ص ٢٦٨ - ٢٧٠ .

( ٣٤ ) المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

( ٣٥ ) البلاذري ، فتوح ص ١٢٣ ، ١٢٢ ، ياقوت الحموي ، معجم البلدان ج ٢ ص ٦٤٧ ، أبو يوسف ، الخراج ، ص ٨٢ ، أبو عبيد ، ص ٤٠٠ ) .

(36) Daniel Dannette, Conversion and the poll - tax in early Islam,  
pp. 54 - 55.

Ostrogorsky, History of the Byzantine State, trans. Jaan Hussy,  
P. 34.

( ٣٧ ) البلاذري ، فتوح ص ١٤٢ .

(38) M. Baynes, The Byzantine Empire, pp. 102-105

Ostrogorsky, OP. CIT., p. 38.

( ٣٩ ) محمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية للمعهد النبوي والخلافة الراشدة ، ص ٣٧٦ .

( ٤٠ ) أبو يوسف ، الخراج ، ص ٣٠ .

( ٤١ ) البلاذري ، فتوح ص ١٣١ ، ١٢٠ ، الطبري ، ج ٢ ص ٤٤٤ .

( ٤٢ ) البلاذري ، فتوح ، ص ١٣١ ، أبو عبيد ، الاموال ص ٥٥ .

( ٤٣ ) أبو يوسف ، ص ٤٨ .

( ٤٤ ) الماوردي ، الاحكام السلطانية ، ص ١٤٨ .

( ٤٥ ) أبو عبيد ، ص ٦١ .

( ٤٦ ) الصولي ، ادب الكاتب ص ٢١٥ .

- ( ٤٧ ) ابو يوسف ، ص ٦٩ .
- ( ٤٨ ) البلاذري ، فتوح ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .
- ( ٤٩ ) ولترهينتس Walter Hintz ، المكايل والاوزان الاسلامية وما يعادلها بالنظام المتري ، ترجمة الدكتور كامل الصلي ، ص ٩ .
- ( ٥٠ ) ابو هلال العسكري ، الاوائل ، ح ٢ ص ٣٢ .
- ( ٥١ ) الطبري ح ٣ ص ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ .
- ( ٥٢ ) المصدر السابق ح ٣ ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .
- ( ٥٣ ) ابويوسف ، الخراج ، ص ١٣٠ ، ابو عبيد ، الاموال ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، اليمقوبي ، تاريخ ح ٢ ص ٣٠٥ .
- ( ٥٤ ) الدينوري ، الاخبار الطوال ، ص ٢٨٨ .
- ( ٥٥ ) يحيى بن آدم ، ص ٧ ، ابن عبد الحكم ، ص ١٥٤ .
- ( ٥٦ ) يحيى بن آدم ، ص ٧ ، ابو يوسف ، ص ٧٥ ، ابن عبد الحكم ، ص ١٥٤ .
- ( ٥٧ ) ابن عساکر ، تاريخ دمشق ، المجلدة الاولى ، ص ٥٩٣ .
- ( ٥٨ ) الطبري ، ح ٦ ص ٢٨١ .
- ( ٥٩ ) المصدر السابق ح ٦ ص ٣١٩ ، ٣٢١ .
- ( ٦٠ ) ابن عساکر ، المصدر السابق ، المجلدة الاولى ص ٥٩٤ .
- ( ٦١ ) ابن رسته ، الاعلاق النفيسة ص ١٠٥ .
- ( ٦٢ ) الماوردي ، الاحكام السلطانية ص ١٦٧ .
- ( ٦٣ ) البلاذري ، فتوح ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .
- ( ٦٤ ) الطبري ، ح ٦ ، ص ١١٦ ، ١١٧ .
- ( ٦٥ ) ابن عساکر ، المصدر السابق ، المجلدة الثانية ، القسم الاول ، ص ١٥٢ .
- ( ٦٦ ) المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

\* \* \*